

## الخاتمة

مع انتهائي من هذا الكتاب، كانت الأزمة السورية مستمرة لعامها السابع، وقد تورط في أحداثها مسؤولون إقليميون وعالميون رفيعو المستوى.

فما هي الأهداف التي وضعتها روسيا لنفسها عندما قررت التدخل العسكري في سوريا؟ كان الهدف الأساسي مزدوجاً، وهو إضعاف التنظيمات المتطرفة والإرهابية التابعة مثل "داعش" و"النصرة" وحلفائهما، وفي الوقت نفسه دعم أو بالأحرى إنقاذ الحكومة الشرعية في سوريا. كما هدفت روسيا في ذات الوقت إلى تجربة واستعراض، ولو على نطاق محدود، القدرات العسكرية للدولة. وكان هناك هدف ثالث غير معلن ألا وهو إرغام واشنطن وحلفائها على التعاون مع روسيا في المجال العسكري والتكتيكي في المرحلة الأولى. وأخيراً، وإن لم يتم الإعلان عن ذلك أيضاً، إيجاد منطلقات للتعاون مع الغرب وإثبات أنه أمر واجب وضروري على جميع بلدان ليس فقط الشرق الأوسط والأدنى بل وأوروبا والعالم كله.

وكان من الواضح حجم المخاطر التي تتعرض لها روسيا بقرارها بالتدخل العسكري، ومنها توريث الدولة في عمليات عسكرية يمكن أن تؤدي إلى مقتل مواطنين روس ولو بأعداد قليلة.

أما الخطر الثاني، فيتمثل في تنامي حدة الإرهاب ضد روسيا والذي تمثل في إسقاط الطائرة الروسية فوق سيناء وانتهاء بمحاولة تدمير وتنفيذ عمليات إرهابية في روسيا نفسها. وربما لا يرتبط هذا الجانب بشكل مباشر بعمليات القوات الجوية الفضائية الروسية في سوريا. فقد وقعت العمليات الإرهابية، وما زالت تقع بصرف النظر عن مشاركة روسيا المباشرة في الأحداث السورية. ولم يتم نشر أي بيانات أو إحصاءات رسمية حول حجم الكلفة الاقتصادية والمالية التي تحملتها روسيا في حملتها العسكرية تلك. وفي ظل ظروف الأزمة الاقتصادية كان أثر هذا العبء مضاعفاً.

وفي النهاية، من الضروري الأخذ في الحسبان التأثير القوي لوسائل الإعلام الغربية المعادية لروسيا والتي أصبح لديها مبرر إضافي لخلق بديل للواقع الافتراضي، وأصبحت تصف روسيا

بالدولة الطاغية التي تساعد نظاماً دموياً على قتل شعبه. وتم شخصنة روسيا في رئيسها بوتين، وهو ما خفف من حدة التأثير على المتلقي، ويجب القول إن روسيا حققت ضربات مضادة قوية في حرب المعلومات والفضاء الإلكتروني.

وبشكل عام، حققت الحملة العسكرية الروسية بنهاية عام 2017 نجاحاً سياسياً وعسكرياً ملموساً. ولا يمكن استخدام لفظة "نصر" كونها تفترض الأخذ بمعايير أخرى: ما الذي يمكن أن نطلق عليه "انتصاراً" أو "هزيمة" في الشرق الأوسط والأدنى؟ هل هو إعمال القوة ضد التنظيمات المتطرفة والإرهابية وهزيمتها ودحرها تماماً، وفي الوقت نفسه إطلاق العملية السياسية بين الحكومة والمعارضة السورية، وتشكيل حكومة انتقالية وصياغة الدستور وإجراء الانتخابات؟ لو تم ذلك حينها يمكن الحديث عن النصر. أمر غريب ولكن كان ذلك ليصبح نصراً للسياسة الغربية إذا ما فهمناها من منطلق الوقائع والمصالح الوطنية، وليس من منطلق إهانة روسيا ووضع أي شخص على رأس السلطة بشرط ألا يكون من بين أصدقاء روسيا وبعدها فليكن ما يكون.

وحسب منطوق نظرية السياسة الخارجية الروسية في عام 2016 "إن روسيا تؤيد التسوية السياسية للأزمة السورية ومنح الشعب السوري الحق في تحديد مصيره على أساس بنود بيان جنيف بتاريخ 30 يونيو 2012 وتصريحات المجموعة الدولية لدعم سوريا والقرارات ذات الصلة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتدعم روسيا استقلال ووحدة أراضي سوريا بوصفها بلداً علمانياً ديمقراطياً قائماً على التعددية، ويضمن التعايش السلمي والأمن لمختلف الطوائف التي تتمتع بنفس الحقوق والإمكانات"<sup>1</sup>.

وتبقى استراتيجية الخروج من الأزمة مهمة صعبة. فقد استطاعت روسيا لعب دور محوري في سوريا. ولكنها عجزت عن القيام بدور مماثل في غيرها. وإذا اعتمدنا الواقعية في التفكير يجب علينا الاعتراف بأنها ليس بمقدورها لعب دور مماثل في دول أخرى بالشرق الأوسط، وذلك لأسباب اقتصادية. فما زال التوجه الاقتصادي الرئيس لبلدان المنطقة تجاه واشنطن وأوروبا الغربية والصين والهند ذات المعدلات المرتفعة من النمو. وفي المجال الاقتصادي ستبقى روسيا في المرتبة الثانية وربما الثالثة في المنطقة؛ ولذا فإن السعي لإيجاد مواقف مشتركة مع الغرب يبقى محوراً أساسياً في السياسة الروسية.



لقد أدت العمليات التي قامت بها القوات الجوية الفضائية الروسية إلى إثارة رد فعل إيجابي في الداخل الروسي ومن قبل المواطنين الروس الذي عانوا لسنوات طويلة من مشاعر الاحتقار من قبل الغرب. تنامت شعبية بوتين في السنوات التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية وانخفاض مستوى معيشة المواطنين. وبالطبع كان السبب الرئيس لهذه الشعبية موقفه في أزمة القرم. وأضافت العمليات العسكرية في سوريا إلى شعبية بوتين، وكان الوضع الداخلي مؤهلاً لذلك. غير أنه كانت هناك مخاوف من أن يكون ذلك هو النهج السائد في التفكير لدى القائمين على الحكم في البلاد.

وكان هناك عامل آخر له أثره على سياسة روسيا تجاه سوريا. وكان القادة الروس يتحدثون عنه صراحة. ونعني هنا تعاطف شريحة من المواطنين في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مع داعش وجبهة النصرة، وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

وعندما بدأت عمليات القوات الجوية الفضائية الروسية في سوريا كان هناك ما يقارب 2000 جهادي ذوي أصول روسية ومن آسيا الوسطى يقاتلون في سوريا. وخلال عام ونصف من الضربات الجوية ارتفع العدد إلى 2.7000.

ويعني ذلك، أنه وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة في صفوفهم فإن عددًا من المقاتلين سيتمكن من العودة إلى روسيا، ويؤسسون هناك خلايا نائمة مستعدة للقيام وتنفيذ عمليات إرهابية. ودار الحديث عن كيفية توفير الأمن الداخلي والتعاون بين الديانات والطوائف ودعم التسامح الذي عرفت به روسيا في الماضي. كان من الضروري التصرف على نحو دقيق بحيث يتم استخدام القوة ضد الجهاديين مع الالتزام بإظهار الاحترام للإسلام والمسلمين.

فمن إذاً من اللاعبين الإقليميين والدوليين انتصر في سوريا؟ سنتحدث لاحقاً بشكل خاص عن الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك تركيا التي تبنت منذ البداية مواقف المعارضة بما فيها الإسلامية، إلا أنها اصطدمت بحالة عدم استقرار داخلي بفعل عوامل عدة. كما أن ظهور منطقة كردية ذات حكم ذاتي على حدودها وفر قاعدة إضافية لفصائل مقاتلي حزب العمل الكردستاني الذي يخوض معارك مسلحة ضد أنقرة. وأدى التوتر المؤقت في العلاقة مع روسيا إلى تكبد أنقرة خسائر اقتصادية فادحة وإضعاف موقعها الجيوسياسي، وإجمالاً كانت أحلام استعادة المجد العثماني القديم هي الحاكمة للمساعي التركية لزعامة منطقتي الشرق الأوسط والأدنى.

وماذا عن إيران؟ من الواضح أنها فازت بتعاونها مع حزب الله اللبناني وتقديم الدعم العسكري للنظام السوري. وفي العراق تعاونت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الشيعة في قتالهم ضد داعش. وبعد أن توصلت إلى اتفاق حل وسط حول برنامجها النووي حققت طهران هدفها بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وأطلقت يدها للعب دور نشط بالمنطقة. ولكنها أصبحت شريكاً في الصدمات المتصاعدة بين الشيعة والسنة. ويرى الشارع العربي أن إيران تحولت من بلد معادى للغرب ومحظى بشعبية كبيرة إلى محور للمذهب الشيعي العدو للمذهب السني الغالب بين المسلمين.

وتنامى الثقل السياسي لكل من إيران وتركيا بعد تعاونهما مع روسيا في دعم وقف إطلاق النار في سوريا واستئناف العملية السياسية.

وهناك أيضاً قطر التي خسرت كثيراً برهانها على الإسلاميين في الحرب الأهلية السورية. بدا أن الأموال تلعب دوراً مهماً ولكن ليس حاسماً في سوريا خاصة والمنطقة عامة.

وقد رفضت السعودية لعب دور خلف الكواليس الذي حققت فيه نجاحاً كبيراً في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إبان حكم الملك فيصل. حيث شاركت بشكل مباشر في حرب اليمن وبشكل غير مباشر في الحرب السورية. وكان من أهم أسباب ذلك هو مقاومة الاستراتيجية الإيرانية. كما كان للدور السعودي في مصر أهمية كبيرة، حيث راهنت الرياض على سقوط الإخوان المسلمين غير أن الخوف من خطر الشيعة دفعها إلى عدم الانضمام إلى روسيا وإيران وتركيا في لعب دور وسيط السلام في الأزمة السورية، ولا شك كان لانخفاض أسعار النفط والإنفاق العسكري أثاره السلبية على الاقتصاد .

أما الفشل الأمريكي الأساسي المعلن فقد تمثل في عجز واشنطن عن عزل النظام السوري وبشار الأسد شخصياً، ولكنه لم يكن سوى حلقة في سلسلة من الأخطاء التي ارتكبتها واشنطن في الشرق الأوسط والأدنى.

ومنذ ربع قرن فاجأتنا القوة السوفيتية بانسحابها من معادلة الشرق الأوسط والأدنى. كان الاتحاد السوفيتي أحد العوامل المهمة في تحقيق التوازن في هذه المنطقة ما ساعد على تحقيق الاستقرار. وبدا وكأن الساحة أصبحت ممهدة لفرض واشنطن هيمنتها على المنطقة بمفردها.



وتغير الوضع بشكل كبير للوهلة الأولى فلم يعد هناك "خطر شيوعي" أو مواجهة سوفيتية أمريكية أو تعامل مع قضية الشرق الأوسط بوصفه أحد أوجه هذه التنافس ولم يعد هناك في المنطقة أصدقاء "أيديولوجيون" للاتحاد السوفيتي. حتى إن بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي الجنوبية التي أصبحت مستقلة فيما بعد سرعان ما أصبحت جزءاً من الدراما الإقليمية.

وفي التسعينيات من القرن الماضي والعقدين الأخيرين تغير التوازن الاستراتيجي في المنطقة. ففي حين بقي تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل قائماً، تحولت العديد من اتفاقيات التعاون والصداقة وشبه التحالف بين موسكو وعدد من البلدان العربية إلى رماد.

أصبح التوازن في المنطقة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن بمقدور العالم الإسلامي عسكرياً واقتصادياً مواجهة هذا التهديد. وكان رد الفعل في المجتمع الإسلامي تجاه ذلك هو انفجار ظاهرة التطرف الإسلامي والأصولية. وبدت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة مطلقة لا حدود لها. غير أن إيران أعلنت التحدي وكانت سوريا وليبيا تتبني مواقف شجاعة. بالطبع كانت هناك رغبة لدى الدول الثلاث في إرساء علاقات تعاون وشراكة مع واشنطن ولكن الأخيرة لم تكن مستعدة لذلك.

و في تلك الفترة أي تسعينيات القرن العشرين لم يكن بمقدور روسيا التدخل ومنع واشنطن رغم أنها أحياناً كانت تشير إلى الأخطاء التي ترتكبها السياسة الأمريكية في المنطقة. ولكن لم يحدث مواجهه بين الطرفين بل على العكس كان الطرفان يسعيان لإيجاد سبل للتعاون.

ولعل أوضح مثال على ذلك الدعم الذي قدمته موسكو للعمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والنااتو في أفغانستان حيث قامت قوات شمال الأطلسي وليس أمريكا باحتلال كابول وتم توفير الإمكانات اللوجيستية لنقل قوات من وإلى أفغانستان وكان هناك تنسيق بين أجهزة المخابرات في ذلك.

حاولت روسيا إثبات ضرورة انتهاج سياسة جديدة: عدو عدوي ليس بالضرورة صديقي بل ربما هو عدونا المشترك، والانتصار عليه يعني أن يربح الجميع. غير أن واشنطن رفضت هذه السياسة نظراً لهيمنتها حينئذ على المنطقة.

وبعد فترة من الانهيار وعدم الاستقرار بدأت من جديد تتشكل مصالح إقليمية وعالمية لدى روسيا. وبفضل قدراتها النووية والديموغرافية والإقليمية والعالمية بقيت روسيا ضمن الدول الأقوى في العالم. وهذا تحديداً ما لم يكن الغرب يرغب في تصديقه أو القبول به ما تسبب في بعض التوتر في البداية سرعان ما تحول إلى حرب باردة محدودة.

ولا يمكن تقييم السياسة الروسية والغربية في المنطقة بمعزل عن أوروبا والوضع العالمي والأحداث في أوكرانيا والقرم. فعندما انتهت الحرب الباردة بهزيمة وانحيار الاتحاد السوفيتي سيطرت لبعض الوقت على مشاعر القيادة الروسية أحلام إرساء علاقات متوازنة ومتبادلة مع الغرب.

غير أنه بدا أن الزعماء الغربيين المنتشرين بانتصارهم في الحرب الباردة التي خسرها الاتحاد السوفيتي اقتصادياً واجتماعياً ومعلوماتياً وليس عسكرياً، قاموا ببعض التصرفات التي لا يمكن وصفها سوى بالعدوانية ضد **موسكو**. حيث تم ضم بلدان البلطيق وأعضاء حلف **وارسو** القدم إلى **الناتو** وهو ما أدى إلى اقتراب قوات الحلف من الحدود الروسية. كما تم نشر منظومات مضادة للصواريخ في بلدان أوروبا الشرقية أملاً في تقليص أو إفشال أي ضربة مضادة للقوات الروسية الاستراتيجية. ولم يهتم أحد بمصالح **روسيا** الوطنية وأمنها. كان الهدف هو انهيار **روسيا** نفسها. ودار حديث عن أن **سيبيريا** أرض غير روسية بل هي ”ملك للعالم كله“.

وقد اعترفت **موسكو** بالحدود الإدارية السابقة والتي كانت قائمة بين الجمهوريات السوفيتية. ومن خلال المصادر التي اطلعت عليها تبين لي أن هناك مفاوضات جرت بين روسيا وأوكرانيا لتحديد ملكية كل طرف للجزء الواقع في مضيق **كيرتشينسكي**. غير أن السياسة الروسية تجاه أوكرانيا رغم ذلك كنت تقوم على ثلاثة مبادئ:

**أولاً:** يجب أن تبقى أوكرانيا بلداً صديقاً ومحايداً لن يشارك يوماً ما في تحالفات وتكتلات عسكرية. (وفقاً للإعلان الصادر عن السيادة الأوكرانية في عام 1990م)<sup>3</sup> وألا تمثل أراضيه أي تهديد لأمن **روسيا**.

**وثانياً:** أن تبقى القواعد العسكرية الروسية في القرم والتي تحمي الحدود الأجنبية لروسيا، تحت السيطرة الروسية.



وثالثاً: أن تبقى اللغة الروسية التي يتحدث بها حوالي نصف السكان لغة رسمية أو لغة تعامل بين القوميات في أوكرانيا.

هذا كل شيء؟ نعم. ما عدا ذلك يمكن التفاوض عليه بما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقتين. وكما قال جروميكو: ”من الأفضل أن تقضى عشر سنوات في مفاوضات، على أن تقضى يوماً واحداً في حرب“.

غير أن أصوات القوميين في أوكرانيا أضحت هي المسيطرة على المشهد. ودعمت مؤسسات غربية عديدة نشر مشاعر الـ **روسوفوبيا** في أوكرانيا. ورغم الوعود السابقة تم اتخاذ عدد من الإجراءات لاجتذاب أوكرانيا لعضوية **الناطو** وصدرت عن القيادات الأوكرانية تصريحات رسمية رأى فيها القوميون هناك خطة عمل. وتم وضع العديد من العراقيل أمام عمل القواعد العسكرية الروسية في القرم. وأكثر من ذلك تم تنظيم مناورات مشتركة بين قوات **الناطو** القوات المسلحة الأوكرانية على أراضي الجزيرة على الرغم من احتجاج السكان المحليين.

ولم تستطع روسيا تجاهل ذلك. أخذت مظاهر الحرب الباردة تتصاعد حتى اشتعلت الأحداث في سوريا وفي ساحة الميدان بالعاصمة الأوكرانية وتم تنظيم الاستفتاء في القرم ومن ثم إراقة الدماء في دونباس. وكانت الخسائر فادحة بالنسبة لروسيا وأوكرانيا.

ولم تلق دعوات روسيا أي اهتمام سواء تلك التي سعت للبحث عن نقاط تلاقي مع الغرب ومساحة لتحقيق المصلحة المشتركة وسبل للحل السلمي للصراعات وخاصة في الشرق الأوسط والأدنى، حيث تم تحريف هذه الدعوات ورفضها. فهل كان ذلك تصرفاً حكيماً من قبل زعماء الغرب ووسائل إعلامه؟ وهل يتفق ذلك والمصالح الوطنية للدول الغربية والطموحات الأنانية لنخبها. وبدا أن روسيا بقيت تمثل الاتحاد السوفيتي في نظرهم والعدو الأيديولوجي القديم ليس فقط لأنها تحاول خلق نظام اجتماعية وسياسي بديل يرفض القيم الغربية القائمة على الملكية الخاصة والفردية. فروسيا يجب عليها ببساطة أن تخضع وتسير وفق الطريق الذي حدده الغرب. وإذا لم يحدث ذلك فهي عدو لنا.

غير أن هناك تساؤل طرحه القادة في موسكو على أنفسهم: لأي مدى كان تصرف الغرب صائباً في علاقته بالعالم وخاصة الشرق الأوسط والأدنى؟ ولأي مدى كانت سياساته فعّالة؟ ألم تؤد هذه السياسات إلى تبعات سلبية على الجميع؟ ألا تعتبر آثار التدخل العسكري في العراق ثم في ليبيا دليلاً على ذلك؟ لقد أصبح العالم متعدد الأقطاب ولكن واشنطن لم تقبل الاعتراف بذلك.

ماذا تحتاج روسيا من المنطقة؟ الاستقرار ووضوح آفاق المستقبل. علاقات تجارية واقتصادية وثقافية وسياحية وتأمين للطرق الجوية والبحرية. تلك أهداف معلنة. وهي مشتركة بين روسيا والغرب والصين والهند. صحيح أنه لا أحد اليوم بمقدوره ضمان الاستقرار ووضوح الرؤية المستقبلية حتى في منطقة شمال الأطلسي، وحتى فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة مع الصين ناهيك عن الشرق الأوسط والأدنى. وتزداد في العالم الصراعات والتناقضات المرتبطة بعدم التوازن بين الدول في معدلات التنمية وبالمنافسة بين القيم المختلفة، وتبدو المنظومة العالمية بأكملها عرضة لخطر الفوضى.

وليس بمقدور روسيا مهما كان الدور الذي تقوم به في سوريا كبيراً أن تصبح لاعباً رئيسياً في عالم متعدد الأقطاب ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية. غير أن التعاون مع اللاعبين الإقليميين والدول العظمى في العالم يمكن أن يتسع ليشمل قضايا عدم الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل والقضاء على التجارة غير الشرعية للسلاح والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات. كما أنه بدون بذل جهود مشتركة لا يمكن حل مشكلات الأمن الاقتصادي وتغير المناخ والمياه.

ويبقى الإرهاب أو بالأحرى التطرف الإسلامي التحدي الأكبر. وتنص عقيدة السياسة الخارجية الروسية على أن "روسيا تعتبر مكافحة الإرهاب الدولي هدفاً رئيسياً وأولوية روسية لتحقيق الأمن الدولي".<sup>4</sup>

ومن الممكن هزيمة داعش والنصرة عسكرياً، كما حدث في السابق مع القاعدة وطلبان. غير أن هذه المنظمات المتطرفة سرعان ما تظهر في عباءة جديدة. فأيديولوجية الإرهاب والتطرف تطرح إجابات بسيطة (أو هكذا تبدو) على قضايا معاصرة معقدة.

ويمكن تحقيق النصر التام على هذه التنظيمات في حال تم بذل جهود مشتركة وتغيير جذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية والفسولوجية وإرساء علاقات تقوم على المساواة والاحترام المتبادل. حيث تبدو خطط داعش لتأسيس خلافة عالمية أو إقليمية أفكاراً من العصور الوسطى ومحكوم عليها بالفشل. غير أنها أفكار تتجدد من وقت لآخر ولها مقدرة على اجتذاب مؤيدين كثر. وكلما زادت الفوارق بين مستوى أغلب دول العالم الإسلامي ومنطقة أوروبا والأطلسي كلما ازدادت الاحتجاجات التي تأخذ أحياناً منحى الفوضى والعنف والإرهاب. فالإرهاب كان وسيظل. الأمر يكمن في تضيق نطاقه ومساحته.





وسوف تتعرض منطقة الشرق الأوسط والأدنى للتغيير. ولكن المهم كيف وإلى أين؟ فهل بدت المنظومة الإسلامية للديمقراطية الشيعية في إيران ناجحة وفعّالة؟ ولقد أثبت استخدام الأطر الشبيهة بالديمقراطية الغربية فعاليتها في دعم القوى الإسلامية المعتدلة في تركيا. ولكن هل سيمتد ذلك لفترة طويلة؟ كيف يمكن ضمان التحولات الجارية في مصر والممالك العربية؟ الأسئلة كثيرة وتبدو أكثر من الإجابات.

لم تتدخل روسيا في هذه الأحداث ولم تلعب أبداً دور المعلم أو تفرض ذلك على أحد. تبنت موسكو دوماً موقفاً محايداً وإيجابياً تجاه أحداث الربيع العربي والشتاء العربي. كان موقفها دوماً أن شعوب المنطقة هي من تختار مستقبل التنمية فيها. إلا أنها لا تسمح بالرضوخ لمواقف التطرف الإسلامي والإرهاب.

بقي لدى روسيا إرث من التعاون الذي يعود لمئات السنين مع جيرانها الجنوبيين ولعقود مع العالم العربي. وأصبحت أكثر برجماتية وتخلصت سياستها من التبعية ولم تعد تابعة للعرب أو إسرائيل بل تسعى لخدمة مصالحها الخاصة. وبعد محاولات لمطابقة سياستها في الشرق الأوسط والأدنى مع سياسة واشنطن أصبح من الواضح أن مصالح كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة متباينة وإن لم تتنافس فيما بينها، وأن الغرب لا يعترم قبول روسيا عضواً في اللعبة الكبرى. وتم اعتبار التنازلات التي تقوم بها روسيا من طرف واحد أمراً واجباً وفي أفضل الأحوال كانوا يقبلون بمشاركتها شكلياً في الفعاليات الدولية الخاصة بالمنطقة.

لقد أرغمنا تخلي روسيا عن هيمنتها وعن مواجهة الغرب وعن أفكارها الرسولية إلى إعادة النظر في علاقاتنا وموقفنا تجاه الصراعات في المنطقة. فإذا كانت القضية الأساسية في السابق تتمثل في حلفاء وأصدقاء أي طرف من الطرفين سينخرطون في الصراع وأن "عدو عدوي" يصبح صديقي، فإنه في الوقت الراهن هناك توافق بين تحويل الشرق الأوسط والأدنى إلى منطقة سلام واستقرار مع المصالح قصيرة وطويلة المدى لكل من روسيا والولايات المتحدة والغرب. ونكرر: "عدو عدوي" يمكن أن يصبح عدواً مشتركاً.

لقد راهنت روسيا في سياساتها على دعم العلاقات الثنائية. وأصبح المكون الاقتصادي فيها أساسياً ويزداد تأثيره مع خروج البلاد من الأزمة الاقتصادية وتحسن علاقاتها الاقتصادية الخارجية. ويظهر نشاط روسيا في بناء مفاعلات كهربائية نووية وإطلاق أقمار صناعية أن بمقدورها أن تصبح شريكاً في مستقبل صناعة التكنولوجيا عالية المستوى. كما أن القرب

الجغرافي وتكامل الاقتصاديات من خلال تأسيس شركات مشتركة والاستثمار المتبادل لرؤوس الأموال يمكن أن يسمح لروسيا بالتعرف على مكامن قوتها.

و من المتوقع مستقبلاً تنامي حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الشرق الأوسط. وما زالت الصادرات الروسية العسكرية تمثل مكوناً مهماً للتوسع الاقتصادي الروسي. وتشارك روسيا في كل الإجراءات الساعية إلى الحد من الانتشار النووي والأسلحة الكيماوية والبيولوجية في المنطقة. وتعتبر هذه المنطقة ساحة مؤهلة لتحقيق تعاون وتفاهم متبادل بين روسيا والغرب. غير أن **موسكو** تتفهم بشكل إيجابي المصالح الدفاعية المشروعة لعدد من دول المنطقة. لم يقم أي منها بسداد الديون العسكرية القديمة ولن يقدم أحدهم على سداد ثمن أي طلقة نار أطلقت بالفعل لا سيما إذا لم تصب هدفها.

وربما تتواصل العمليات الإرهابية والتفجيرات وربما الحروب في المنطقة وربما يتحول الوضع إلى فوضى محدودة. فالتيارات السياسية التي تناضل من أجل انتهاج خطط مختلفة في التنمية ستواصل بحثها عن نماذج جديدة سواء ليبرالية ديمقراطية أو إسلامية أو غيرها. وقد أظهرت روسيا حيادها الإيجابي فيما يتعلق بكل التجارب السياسية والاجتماعية التي خاضتها شعوب المنطقة باستثناء التطرف والإرهاب الذي يعد تهديداً عالمياً.

وفي سياساتها الخارجية ستراعي روسيا الرأي العام الداخلي ومشاعر التعاطف أو المعارضة لأي تيارات سياسية أو اجتماعية أو دينية ولأي بلد أو نظام. وسيظل التأثير القوي لنتائج صناديق الاقتراع والفضاء المعلوماتي ووسائل الإعلام على موقف القيادة الروسية، وعلى النهج السياسي الخارجي للدولة؛ ولذا فإن سلوك إسرائيل ومصير المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والصراعات المحتملة بين البلدان الإسلامية والغرب ومصير السكان المسيحيين في المنطقة ستبقى قضايا محورية في السياسة الخارجية والداخلية في روسيا.

وستقوم العلاقات الروسية التركية على الجمع بين الحرص على تحقيق المصالح المشتركة والسعي إلى تقليص أو تجاهل التناقضات، والخلافات فيما بينهما مع الأخذ في الاعتبار ظهور لاعبين غير حكوميين على الساحة السورية وخاصة الأكراد. ومع عدم التضحية بمبادئها ستسعى **موسكو** إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع الحكومات والدول التي يقطنها الأكراد. غير أن القضية الكردية والتي تمس العراق وإيران وسوريا وتركيا تمثل أكثر الصعوبات تعقيداً. وستبقى **موسكو** على أهبة الاستعداد للتصرف إزاء القضية الكردية مثلما كانت



دومًا. يبدو الوضع غير مريح ولكن ليس في الإمكان أفضل من ذلك.

وتنتهج **موسكو** خطأ يدعم التعاون الشامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفي نفس الوقت التوصل إلى تسوية نهائية للبرنامج النووي الإيراني على أساس قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدم كل الدعم الممكن لتحقيق هذه الأهداف.

وترتبط **موسكو** بعلاقات خاصة مع **القاهرة**. وبدا أن البلدين مختلفان تاريخياً وثقافياً ودينياً، ومن حيث المساحة ونمط الحياة ومتباعدان جغرافياً. تبدلت الأنظمة والأيدولوجية والسياسة. ولكن بدا أن مصالحهما المشتركة لم تتصادم يوماً ما بل كانت دائماً تكمل بعضها بعضاً. وسيكون ذلك أساساً لبناء العلاقات بين البلدين في المستقبل.

إن تحويل الشرق الأوسط والأدنى إلى منطقة سلام واستقرار وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بوصفه "أم القضايا" من شأنه أن يلي المصالح الروسية قصيرة وطويلة الأمد.

وتواصل **موسكو** الترحيب بالتسوية الشرق أوسطية وفقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام". ولكن من الصعب أن تصبح ضماناً لأي اتفاق إذا لم يتم الالتزام بمبادئ واضحة ومحددة. فحتى السياسة السوفيتية الرسمية المعلنة تجاه الشرق الأوسط كانت تبدو جامدة وغير مرنة أو قابلة للتطور كونها كانت مبدئية. لم تتغير هذه السياسة حتى مع تغير الأنظمة من السوفيتي إلى ما بعد السوفيتي، وستبقى تسوية الصراع في إطار قرارات مجلس الأمن رقم 242 (1967) و338 (1973) أساساً ومنطلقاً للسياسة الروسية.

وترى **روسيا** أن جميع القضايا يمكن أن تصبح مادة للتفاوض والبحث عن حل وسط سواء قضية السيادة أو حدود الدولة الفلسطينية القادمة أو شكل القيادة الفلسطينية والالتزام الدولة الجديدة بالحياد ونزع سلاحها وطبيعة علاقاتها مع كل من الأردن وإسرائيل ومصير اللاجئين وغيرها.

وستتكبد **روسيا** حسارة مضاعفة في حال اعترفت بمبادئ أخرى للتسوية كتلك التي تقترحها إسرائيل. فأولاً: من شأن التراجع عن الالتزام بالمبادئ السابقة أن يفقد **روسيا** مصداقيتها في العالمين العربي والإسلامي. وثانياً: أن التسوية التي تفتقد للمبادئ تعني فرضاً لإرادة الطرف الأقوى وهو إسرائيل وحليفاتها الاستراتيجية **واشنطن** وهو ما يمهد لإشعال صراع أكثر عنفاً ودماراً في المستقبل القريب.

ويخلص موقف مؤلف هذا الكتاب فيما يتعلق بالقضية الشرق أوسطية إلى ما يلي: إن الصراع في شكله الحالي سيمتد لفترة طويلة. حيث تقوم إسرائيل بانتزاع المزيد من الأراضي الفلسطينية يوماً بعد يوم، وتقوم ببناء مستوطنات جديدة على الرغم من عدم ارتفاع نسبة الزيادة السكانية في الداخل الإسرائيلي، ففي إسرائيل يعيش ثلث يهود العالم تقريباً. وليس من المتوقع حدوث موجة جديدة من هجرة اليهود إلى إسرائيل رغم أنه من غير المستبعد أن تعاود يهود العالم الرغبة في الهجرة إلى "أرضهم التاريخية" بفعل الوضع الدولي المتغير وغير المتوقع.

وإذا ما تحدثنا عن تطور الأحداث يمكننا اقتراح أكثر من سيناريو:

**الأول** – هو ما تحدثنا عنه للتو.

**الثاني** – أن يتم الحل وفقاً لمبدأ التطهير العرقي للفلسطينيين أي طردهم إلى خلف خط الهدنة الذي تسيطر عليه إسرائيل. وهي الخطوة التي يمكن أن يقدم عليها اليمين المتطرف في تحدٍ صارخ للعرب والمسلمين كافة، وللمجتمع الدولي. وهو سيناريو متطرف وصعب التحقيق نظراً لسيطرة تكنولوجيا المعلومات على العالم، حيث أصبح من الخطورة بمكان أن تضع العالم أمام الأمر الواقع. إن التاريخ يثبت أن الحق يعود لأصحابه وأن الشر يعود على أصحابه.

**أما السيناريو الثالث** فيبدو نظرياً ساذجاً بعض الشيء ومثاليّاً وصعب التحقيق. ويتلخص في تأسيس دولة عربية يهودية مع منح مواطنيها حقوقاً متساوية، وأن يشارك العرب على قدم المساواة مع اليهود في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها، وأن يكون لهم الحق في امتلاك الأراضي وغيرها من الممتلكات. دولة كهذه في حال نشأت بالفعل ستصبح مركزاً علمياً وتكنولوجياً وابتكارياً واقتصادياً ومالياً في الشرق الأوسط، وستؤدي إلى ازدهار إسرائيل وفلسطين والمنطقة بأكملها. ستختفي الخطابات المعادية لإسرائيل، وستتاح إمكانات هائلة للاستفادة من القدرات التي لدى اليهود والفلسطينيين، ويعم الخير على الجميع.

و يمكن القول إن هذا السيناريو مرفوض من قبل أغلب اليهود ونسبة كبيرة من العرب نظراً لأن الكراهية المتبادلة وفقدان الثقة على مدى أعوام طويلة تلت الحروب العربية الإسرائيلية وتأسيس إسرائيل أصبحت من المكونات الأساسية في السياسة والفسولوجية الفلسطينية والإسرائيلية. نشأ جيل من الفلسطينيين خاصة من الشباب يكره ليس فقط إسرائيل بل



كل اليهود. وهم على استعداد إذا ما تعذر الحصول على سلاح إلى أن يستخدموا المسطرة كسكين يقتلون به أي يهودي. أما الجندي الإسرائيلي فيرى أن لديه الحق في قتل أي عربي يثير ريبته أولاً ومن ثم يتأكد من نواياه فيما بعد.

من الصعب تغيير هذه الفسيولوجية. ومن الصعب أيضاً الفصل بين الطرفين على الأرض. لم يؤد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة إلى تحوله هونج كونج جديدة بل إلى جيتو ضخمة متخمة بالسلاح وغاضبة يرفض التعايش مع إسرائيل رغم أن هذا هو الأمر الواقع.

أصبحت المفاوضات حول تأسيس الدولة الفلسطينية مادة للنقاشات السياسية بما فيها داخل روسيا. وكانت القضية الأساسية هي التوصل إلى تحديد لمفهوم "الدولة". فإذا كنا نعني بها العلم والنشيد و"سيارات مرسيدس" التي تنقل كبار المسؤولين وحرس الشرف إلخ، فإن حلم "الدولة" الفلسطينية قابل للتحقيق.

غير أنها في واقع الأمر ستكون بمثابة بلدية تنحصر مسؤولياتها في توفير خدمات المياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات إلخ. وماذا عن السيادة والأراضي؟ لا حديث عن السيادة تحت الاحتلال، أما الأراضي المأهولة بالفلسطينيين فتمثل مناطق مفصولة ومنعزلة عن بعضها لا يمكن أن تتحول إلى دولة حقيقية بدون إجلاء نسبة كبيرة من السكان اليهود وهو أمر غير واقعي على الإطلاق.

وفي مثل هذه الظروف ستستمر روسيا في دعم إرساء علاقات سياسية واقتصادية ودية مع إسرائيل وستسعى لإيجاد نقاط للتلاقي وإصدار تصريحات وإعلانات مشتركة فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب وربما يصل الأمر إلى تبادل الخبرات في هذا المجال. وستواصل روسيا الحديث عن اعترافها بحقوق الفلسطينيين وتقديم نوع من الدعم لهم، وستحافظ على علاقاتها بمختلف الفصائل الفلسطينية. وماذا أيضاً؟ بطبيعة الحال ستقوم روسيا بتطوير علاقاتها الثقافية والسياحية مع إسرائيل كما يتم توطيد الروابط بين العائلات اليهودية في البلدين. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى الشريك الاستراتيجي الحقيقي والحليف والحامي لإسرائيل، وليس بمقدور روسيا أن تحل محلها بأي حال من الأحوال. كما أن روسيا أيضاً ليست في حاجة إلى هذا التحالف.

وما زال هناك تجاهل عامل حاسم في تحديد سياسات روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول في المنطقة. فالاقتصاد العالمي في العقدين أو الثلاث القادمة

يمكن أن يشهد عجزاً في موارد الطاقة من هذه المنطقة. وستتقلص إلى حد كبير أرباح دول المنطقة من النفط والغاز، وهو ما سيؤثر بالطبع على الوضع الاقتصادي فيها.

ويكمن السبب في ثورة النفط الصخري التي تشهدها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. وكان من أسبابها الارتفاع المبالغ فيه في أسعار النفط حينما بدا للكثيرين أن الاحتياطيات النفطية أوشكت على النفاد؛ ولذا قفزت الأسعار بشكل كبير. ودفع ذلك الولايات المتحدة إلى تكثيف نشاطها في إنتاج النفط الصخري. وفي حين كانت تكلفة إنتاج برميل النفط الصخري منذ 5-7 سنوات تبلغ 100 دولار فإنها اليوم قد انخفضت كثيراً إلى 20-50 دولاراً. وساعد التطور الكبير في تقنيات التنقيب والإنتاج على إحداث فقرة كبيرة في الإنتاج وهو ما يعني أن السوق الذي مازال فيه برميل النفط يحافظ على مستوى 50 دولاراً ربما يشهد تحمة في المعروض قريباً بفضل تنامي إنتاج النفط الصخري.

وبالطبع ستبقى تكلفة إنتاج النفط في بلدان الخليج هي الأدنى حيث تبلغ أقل من 10 دولارات للبرميل. وسيكون في مقدور المنتجين الحفاظ على حصة كبيرة من السوق. غير أن الهبوط الكارثي في مداخل النفط سيغير كثيراً من الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وفي روسيا أيضاً.

وفي الوقت نفسه ستزداد إمدادات الطاقة المتجددة من المصادر غير التقليدية وخاصة طاقة الشمس والرياح. كل ذلك من شأنه الحد من أهمية مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا وإن كانت ستبقى مهمة بالنسبة للصين والهند واليابان.

وهناك تباين في تقدير تكلفة إنتاج برميل النفط في روسيا، حيث يؤكد البعض أنها تبلغ دولارين للبرميل في المتوسط في حين يبلغ متوسط تكلفة الإنتاج من الآبار القديمة ستة دولارات ومن الآبار الجديدة 20-عشرين دولاراً. وفي كل الأحوال فإن مستقبل إنتاج النفط في روسيا سيكون منطقة المحيط القطبي الشمالي، وهو ما سيضعف التكلفة. فالآبار الغنية بالنفط تتطلب تقنيات عالية لا تمتلكها روسيا. وهناك تعقيدات في التعاون مع بلدان منظمة أوبك وخاصة دول الشرق الأوسط والأدنى؛ ولذا فإن إرساء هذا التعاون يظل من أولويات السياسة الروسية الخارجية.



إن روسيا تتميز بموقع جيواستراتيجي فريد. فهي البلد الوحيد في شمال العالم الذي تمتد حدوده لآلاف الكيلومترات مع بلدان إسلامية ناشئة. فهل سيمثل ذلك سبباً لظهور منطقة للصراعات والأزمات أم أن روسيا وجيرانها سيحافظون ويؤسسون أطراً جديدة للتعاون والتعايش المشترك؟ تلك واحدة من التوجهات المبدئية في سياسة روسيا تجاه جيرانها.

وفي معرض تقييمنا للسياسة الخارجية، نواجه العديد من الأسئلة التقليدية أو قل الفلسفية حول معايير النجاح والفشل. فإذا تحدثنا عن مكانة السياسة الخارجية في العلاقات بين مختلف الدول والحضارات، فإنه سواء شئنا أم أبينا يتوجب علينا التفكير ليس بمقياس السنين أو العقود بل بالقرون. وما السياسة الروسية أو الأمريكية أو الصينية أو الأوربية في الشرق الأوسط والأدنى سوى صفحات محدودة الزمان والمكان من تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والحضارات الأخرى. وستمر هذه العلاقات بمحن وآلام حتى تصل إلى التعايش والتجانس بين الطرفين. هذا هو الحل الوحيد وإلا فالبديل هو نهاية العالم.

إن التحديات التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين والتحديات بنشوب حروب نووية وكيميائية وبيولوجية، وحرب المعلومات الدائرة بالفعل والنتائج الكارثية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والكارثة البيئية وهجرة الملايين وتفشي الجريمة المنظمة لا يمكن مواجهتها سوى بالعمل والجهد المشترك بين الجميع.

وبالأمس وبفضل تقدمها في مجال التكنولوجيا وإنتاجية العمل والابتكار والهيكل السياسية والاجتماعية وقيمها وتطور وسائل الاتصال فيها وانتشار الإنترنت اعتبرت دول الحضارة الأوربية نفسها نموذجاً يحتذى بين دول العالم. واليوم أصبح كل ذلك محض أوهام. فالحضارة العالمية الجديدة يجب أن تقوم على علاقات متساوية ومتوازنة. وفي عالم جديد ومتغير سيقوم كل بلد بتحمل مسؤولياته ويقدم إسهاماته في الارتقاء بالحضارة العالمية وإثراءها بما لديه من إنجازات حضارية.

إن تجربة اليابان وماليزيا والتينينات الأربع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة - المترجم) ثم الصين العظيمة، تؤكد أنه بمقدور الدول الإسلامية تحقيق التطور والتقدم بمفهومها ورؤيتها الخاصة. ولكن متى وكيف سيحدث ذلك؟ من الصعب أن نقدم إجابة الآن.

إن النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السوفيتي نفسه، كان بمثابة محاولة لتطبيق نظريات اجتماعية راديكالية نشأت في مجتمعات برجوازية في أوروبا الغربية في القرن التاسع

عشر. وقد تعلمت الإنسانية الدرس من خلال التجارب والايجابية والسلبية التي عاشتها البلدان الاشتراكية. وبدون ذلك كان مصير أوروبا والعالم بأسره ليصبح غير الذي هو عليه اليوم. صحيح أن الثمن الذي دفعه الشعب الروسي كان فادحاً.

إن مساعي روسيا الحالية لتكرار بعض أشكال التطور الغربي تبدو واضحة جلية، ولكن من المستحيل استنساخ النموذج الأوروبي، وإلا ستكون النتيجة هي الفشل المحتوم. فكل تاريخ العملاق الروسي وهيكلة الدولة الروسية المميز وفسولوجية الإنسان الروسي والشعوب التي تعيش على أراضي روسيا ومنظومة القيم التي يتقاسمونها تؤكد أنها ورغم قربها من الغرب واستعارتها بعض قيمه، إلا أنها ستبقى تحتفظ بخصوصيتها وشخصيتها. كما أن نهضة الشرق ورغبة روسيا في إبقاء الباب مفتوحاً أمام التعاون مع بلدانه سيسمح لها بأن تحافظ على شخصيتها وخصوصيتها، وتستفيد في الوقت نفسه من الإنجازات الحضارية للشعوب الأخرى.

وفي روسيا الحديثة يمكن أن تنصهر مختلف المنجزات الحضارية في العالم، فالعالم الإسلامي في حاجة إلى روسيا مثلما هي في حاجة إليه. كما أن روسيا في حاجة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما أنهما في حاجة إلى روسيا، وكم أود أن أنهي كتابي بشيء من التفاؤل ولكن هيهات، فهناك عدد من الإشارات التي تبعث على القلق والتي تؤكد أنه لا روسيا ولا جيرانها ولا شركاؤهما سواء الأكثر منها تقدماً أو الأقل بمنحى من إجتياز محن عصبية، فهناك الكثير من الإشارات التي تبعث على القلق التي تؤكد أنه لا روسيا ولا جيرانها ولا شركاؤها سواء الأكثر منها تقدماً أو الأقل بمنحى عن اجتياز محن عصبية.